

Distr.: General
10 August 2012
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الرابعة عشرة

جنيف، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر - ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

التقرير الوطني المقدم عملاً بالفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ٢١/١٦*

سري لانكا

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس في محتواها ما يعني التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٧-١	مقدمة.....
٤	١٠-٨	المنهجية والعملية التشاورية المتبعة في إعداد التقرير الوطني.....
٥	٤٦-١١	التطورات التي حدثت منذ الاستعراض السابق.....
٥	١٨-١١	ألف - العملية الإنسانية (٢٠٠٩/٢٠٠٨).....
٧	٤٥-١٩	باء - تطورات ما بعد التراجع.....
١٢	٤٦	جيم - اعتماد وتنفيذ خطة العمل الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.....
		رابعاً - تعزيز وحماية حقوق الإنسان على أرض الواقع: تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.....
١٣	٤٨-٤٧
١٦		خامساً - عرض الدولة المعنية عن متابعة الاستعراض السابق.....
١٦		ألف - حالة تنفيذ التعهدات الطوعية (الجدول ١).....
٢٠		باء - حالة متابعة التوصيات المقدمة (الجدول ٢).....
		سادساً - تحديد الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات والقيود فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات المقبولة وتطور أوضاع حقوق الإنسان.....
٢٧	٤٩
٢٨	٥٠	الأولويات والمبادرات والالتزامات الوطنية الرئيسية.....
		ثامناً - التوقعات المتعلقة بتعزيز القدرات وطلبات المساعدة التقنية، إن وجدت، والدعم الحاصل عليه.....
٢٨	٥١
٢٨	٥٢	خلاصة.....
		تاسعاً -

أولاً - مقدمة

١ - يسر سري لانكا أن تقدم تقريرها الوطني إلى الدورة الرابعة عشرة للفريق العامل^(١). وتعتبر سري لانكا الاستعراض الدوري الشامل، كما كانت ترى دائماً، أنسب منتدى ينبغي أن تناقش فيه المسائل المتصلة بحقوق الإنسان في بلد من البلدان، إلى جانب الالتزامات الطوعية. بموجب معاهدات حقوق الإنسان والتفاعلات مع آليات الإجراءات الخاصة. وهذا بالرغم من محاولتين غير موفقتين لتوجيه الانتباه دون موجب للحالة في سري لانكا في المجلس عام ٢٠٠٩ ومرة أخرى هذه السنة. ولم تؤد هاتان المحاولتان غير المحسوبتين والزائدتين والمتفلفتين إلى أية فوائد ملموسة لشعب سري لانكا أكثر مما أعلنت حكومتها أنها ستحققه وكان في مقدورها تحقيقه له. وتُطلع سري لانكا بانتظام المجلس على المكتسبات المحققة والتحديات التي تواجهها وخطط المستقبل فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في البلد. ويجب اعتبار المشاركة في الآلية الجديدة المتسمة بالتفاعلية والتعاون وشمول الجميع، الاستعراض الدوري الشامل، جزءاً من هذا المجهود المتواصل.

٢ - وسري لانكا حالياً بلد مستقر وموحد يتطلع إلى المستقبل. وتمتع شعبنا بالعيش كأمة مستقلة محكومة بدستور وبكونه جزءاً من ديمقراطية نابضة لأزيد من ٦٤ سنة. وقد حققت الأمة السلام والطمأنينة الاجتماعية عن طريق إلحاق الهزيمة العسكرية بأحد أسوأ مظاهر الإرهاب التي شهدتها العالم في العصور الحديثة - نمر تاميل إيلاام للتحرير (نمور تاميل). وقد كفلت العملية الإنسانية لأهل الشمال والشرق حقهم في الحياة بكرامة وأعادت الحريات الديمقراطية. كما كفلت لبقية البلد التحرر من خوف الهجمات الإرهابية. وتعكف سري لانكا حالياً على تثبيت المكاسب التي حققتها في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وزادت إمكانياتها في التقدم زيادة أسية. وتبقى الأولوية الوطنية هي الإنصاف في التنمية الاقتصادية والقضاء على التفاوتات الإقليمية وضمان تكافؤ الفرص لجميع السريلانكيين بصرف النظر عن مكان إقامتهم وخلفيتهم الإثنية والثقافية واللغة التي يتحدثونها والدين الذي يعتنقونه.

٣ - ويمدنا الطابع المتعدد الإثنيات والأديان واللغات والثقافات لسري لانكا الذي تمت المحافظة عليه في وجه النزاع والإرهاب بالعدة اللازمة لمواجهة التحديات واغتنام الفرص الفريدة التي أمامنا.

٤ - ويعطي دستور سري لانكا مكان الصدارة للحقوق الأساسية في فصله الثالث الذي ينص على الاختصاص الحصري للمحكمة العليا في كفالة الانتصاف القانوني السريع. وتقرر المادة ٣ بأن سيادة الشعب غير قابلة للتصرف وتشمل سلطات الحكومة والحقوق الأساسية وحق التصويت. وترتب المادة ٤(د) التزاماً إيجابياً على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية باحترام الحقوق الأساسية وضمانها والنهوض بها. ويعترف الدستور من بين ما يعترف به بالحق في حرية التفكير والوجدان والدين، وعدم التعرض للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والحق في المساواة، وعدم التعرض للاعتقال والاحتجاز والعقوبة

التعسفية؛ وحظر التشريعات الجنائية ذات الأثر الرجعي؛ وحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات واختيار المهنة والتنقل. وتعتبر الحقوق المتعلقة بحرية الفكر والوجدان والدين والحق في عدم التعرض للتعذيب حقاً مطلقاً وغير قابلة للتقييد.

٥- وتعطي سري لانكا أولوية عليا للمشاركة الفاعلة في إطار المعاهدات المتعددة الأطراف المتصلة بحقوق الإنسان وهي طرف في سبع معاهدات أساسية لحقوق الإنسان. وتنفذ الاتفاقيات الدولية التي انضمت سري لانكا إليها وفقاً للعملية الدستورية من خلال أحكام دستورية محددة وسن تشريعات أساسية ومن خلال صكوك تشريعية فرعية. كما تواصل سري لانكا الانخراط بشكل فاعل مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وقد وجهت دعوة عام ٢٠١١ إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان لزيارة البلد.

٦- وبالرغم مما يقارب ٣٠ سنة من النزاع ضد الإرهاب، نجحنا في الحفاظ على رفاه شعبنا. وقد تأكد هذا بتقرير التنمية البشرية (٢٠١١) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي منح سري لانكا علامة ٠,٦٩١ في مؤشره للتنمية البشرية^(٢). وقد تحقق هذا بفضل الاستثمار المستمر في خدمات عامة من مثل الصحة والتعليم وتوفير الفرص الاقتصادية، بما في ذلك توفير الخدمات العامة وأداء مرتبات موظفي الحكومة حتى في المناطق التي كانت تحتلها ثمر تامليل بصورة غير قانونية.

٧- وبالرغم من الهزيمة العسكرية لثمر تامليل وحظرهم في ٣٢ بلداً، لا تزال شبكتهم الدولية والمتعاطفون معهم يتبنون زعزعة الاستقرار والانفصال كبرنامج عمل. وتتواصل دون هوادة محاولاتهم لتضليل الحكومات المضيفة وصناع الرأي، بما في ذلك وسائل الإعلام والمغتربين السريلانكيين عن طريق التزوير الصارخ والدعاية والتضليل. ولا تزال صلاتهم المالية وغيرها من الصلات بالمنظمات الإجرامية الدولية تشكل تهديداً لسري لانكا والجمتمع الدولي. وتمكنهم الموارد الهامة التي يمتلكونها من مواصلة حملة تضليل إعلامي خبيثة وزعزعة جهود السلام من أجل تقويض عملية المصالحة.

ثانياً- المنهجية والعملية التشاورية المتبعة في إعداد التقرير الوطني

٨- لقد اعترف بضرورة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها كما يجب في الموقع الخاص جداً الذي أعطي لحقوق الإنسان في الدستور. وقد أشعر هذا المقتضى أفراد الشعب بحقوقهم بصفتهم مواطني البلد. بيد أن النزاع الداخلي المدمر حال دون التطور الكامل لهذه الحقوق على النحو المتوخى. واعترافاً من سري لانكا بضرورة الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان، تعهدت في الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠٠٨ بتنفيذ خطة عمل وطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (خطة العمل الوطنية)، سعياً إلى الإنفاذ الكامل لمقاصد واضعي دستورنا الأصلي. وقد زادت لجنة الدروس المستفادة والمصالحة (LLRC) المنشأة عام ٢٠١٠ من إرساء دعائم هذه العملية.

٩- وسلكت في صياغة هذا التقرير الوطني عملية تشاور واسعة وشاملة أشركت جهات تنسيق حكومية وممثلي المجتمع المدني. وكان الأساس الموضوعي للتشاور هو قضايا تتعلق بتنفيذ التوصيات التي قبلت والتعهدات التي قطعت عام ٢٠٠٨، إضافة إلى مسائل أخرى تثير شواغل راهنة. وفي هذا السياق، دُعي أصحاب المصلحة إلى إثارة المسائل ذات الأهمية وتقديم عروض كتابية لتنظر فيها الحكومة. ولا تزال هذه العملية التشاركية مستمرة.

١٠- وتعد صياغة وتنفيذ خطة العمل الوطنية جزءاً لا يتجزأ من تقرير سري لانكا الوطني، الذي يحدد من بين ما يحدد التدابير التي يجري اعتمادها، ضمن إطار زمني محدد، لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، مع مراعاة توصيات آليات الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات، وكذلك الأولويات الوطنية. ودعت جهات التنسيق الحكومية وممثلو المجتمع المدني إلى المشاركة في صياغة خطة العمل الوطنية منذ بدايتها. وتشكلت لجان الصياغة التي أعدت النسخة الأولى من خطة العمل الوطنية إلى حد كبير من موظفين حكوميين وغير حكوميين على أساس المساواة في التمثيل.

ثالثاً- التطورات التي حدثت منذ الاستعراض السابق

ألف- العملية الإنسانية (٢٠٠٨/٢٠٠٩)

١١- حاولت حكومة سري لانكا مراراً وتكراراً إشراك نمور تاميل إيلاام للتحرير في محادثات السلام بهدف التوصل إلى تسوية متفاوض عليها. وفي كل مناسبة، استخدمت نمور تاميل وقف الأعمال العدائية لإعادة تسليح نفسها وتجميع صفوفها وتعزيز قدراتها الهجومية. وكانت عملية سلام تيسرها الحكومة النرويجية عام ٢٠٠٢ لا تزال جارية إسمياً في تموز/يوليه ٢٠٠٦، عندما وصلت تجاوزات نمور تاميل العديدة لاتفاق وقف إطلاق النار إلى حد إغلاق بوابة التحكم الحيوية في مافيل آرو بمحافظة الشرقية. وأوقف هذا حصول آلاف الناس على المياه (٥١٠ ٩ مسلمين و٨٠١٣ سنهالي و٤٤٣٩ تاميلي يعيشون في ٢٠ قرية) ومساحات شاسعة من الأراضي المروية، مما أدى إلى تهديد مباشر وخطير لسبل عيش الناس ووجودهم.

١٢- وأطلقت حكومة سري لانكا، أمام احتمال وقوع كارثة إنسانية وشيكة، عملية عسكرية محدودة لإعادة إمكانية الوصول إلى المياه. وبينما كانت هذه العملية على قدم وساق، شنت نمور تاميل هجمات على مواقع قوات الأمن في شمال وشرق سري لانكا. ونظراً للتهديد المباشر لأرواح المدنيين، أطلقت حكومة سري لانكا العملية الإنسانية لتحرير أهل الشمال والشرق من سيطرة نمور تاميل وتحرير جميع مواطنيها من الإرهاب.

١٣- ولحماية المدنيين، تصرفت حكومة سري لانكا بضبط النفس طوال العملية الإنسانية. واعتمدت سياسة "لا ضحايا من المدنيين"، واتخذت كل الاحتياطات لتقليل الأضرار الجانبية

أثناء القتال إلى أقصى حد. ومع تقدم العملية، أحاطت قيادة غمور تاميل المعزولة واليائسة بصورة متزايدة نفسها بدرع بشري يضم عدة آلاف من المدنيين لحماية نفسها. وبعد تحرير كيلينوتشي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بذلت حكومة سري لانكا كل ما في وسعها لتشجيع انتقال المدنيين إلى المناطق التي تسيطر عليها، بما في ذلك بنقل رسائل من خلال الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية. بيد أن غمور تاميل منعت بالقوة معظم محاولات المدنيين الفرار.

١٤- ولم تلجأ حكومة سري لانكا، في أي مرحلة، إلى تجميع السكان المدنيين في وادي. وكان الترحيل والتجميع القسري للمدنيين من أفعال غمور تاميل التي استخدمت المدنيين دروعاً بشرية بشكل مفضوح.

١٥- ولحماية المدنيين المحتجزين لدى غمور تاميل، حددت حكومة سري لانكا مناطق التركز الكبرى للمدنيين وأصدرت تعليمات إلى قوات الأمن بتفادي إطلاق النار في هذه المناطق. وهذه هي الكيفية التي ظهرت بها "منطقة حظر إطلاق النار" إلى حيز الوجود. والتأكيد بأن قوات الأمن أعلنت مناطق حظر إطلاق النار وأرغمت الناس على اللجوء إليها تزييف كبير. لقد حددت منطقة لحظر إطلاق النار لتوفير نقطة مرجعية لقوات الأمن لاتخاذ الاحتياطات في التخطيط للعمليات. وكان يجري تكييف هذه المناطق بشكل يراعي تنقل المدنيين الذين يطردهم غمور تاميل. واستخدمت الإعلانات في الإذاعة وعبر مكبرات الصوت وبإسقاط المنشورات من الجو والطلبات المنقولة عبر الوكالات الدولية لإعلام المدنيين بالمواقع الآمنة وتشجيعهم على الفرار من منطقة النزاع. وبكثير من الحذر، نشرت مركبات جوية غير مأهولة في هذه المناطق لإجراء تقييم دقيق للأراضي التي يحتجز فيها المدنيون. وتم بنجاح إنقاذ ما يقارب ٣٠٠.٠٠٠ مدني من قبضة غمور تاميل خلال هذه العملية.

١٦- وإدراكاً لضرورة تلبية احتياجات المدنيين الذين أحيط بهم في النزاع، عينت حكومة سري لانكا مفوضاً عاماً للخدمات الأساسية كما أنشأت اللجنة الاستشارية المعنية بالمساعدة الإنسانية. وما تجدر الإشارة إليه هو الطابع الجماعي للجنة الاستشارية المعنية بالمساعدة الإنسانية التي دخلت في شراكات مع أصحاب المصلحة من جميع الجهات، بما في ذلك المجتمع الدولي الذي بت في القضايا الرئيسية لإيصال المساعدات الإنسانية وتنفيذها، ولا سيما إمدادات الغذاء والمياه والدواء وإخلاء المرضى والجرحى. وكان الميسران الرئيسيان هما لجنة الصليب الأحمر الدولية وبرنامج الأغذية العالمي. واجتمعت اللجنة الاستشارية المعنية بالمساعدة الإنسانية في ٢٨ مناسبة واستمرت حتى أيار/مايو ٢٠٠٩ وأثبتت أنها نموذج فريد للكيفية التي يمكن بها للتنسيق الإنساني بين حكومة وشركاء دوليين أن يؤدي وظيفته في أوضاع النزاع من أجل ضمان تلبية الاحتياجات من المساعدات الإنسانية^(٣).

١٧- وأدى الحرص على تنفيذ العمليات العسكرية بطريقة تتجنب سقوط ضحايا من المدنيين وفقاً لسياسة حكومة سري لانكا وتنقذ أكبر عدد ممكن منهم من وضع الرهائن الفعلي إلى استمرار النزاع لفترة أطول مما كان ينبغي. ولم تحدث أبداً "الكارثة الإنسانية"

أو "حمام الدم" المزعومين اللذين تنبأ بهما من دعوا إلى وقف العمليات العسكرية وتم إنقاذ ما يقارب من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص.

١٨- وفتح احتتام العملية الإنسانية في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ الباب أمام عدة تحديات لما بعد النزاع ما فتئت حكومة سري لانكا تتصدى لها.

باء- تطورات ما بعد النزاع

١- إزالة الألغام وإعادة التوطين

١٩- كان أحد أكبر التحديات التي واجهتها حكومة سري لانكا هو إعادة توطين ما يقارب من ٣٠٠ ٠٠٠ مشرد داخلياً. وقبل الشروع في عملية إعادة التوطين، كان على الحكومة التأكد من أن المناطق التي ستعيد توطين المشردين داخلياً فيها خالية من الألغام الأرضية بسبب زرع نمور تاميل للألغام على نطاق واسع.

٢٠- ولذلك فمما يكتسي دلالة هنا أن حكومة سري لانكا قامت بنجاح، بحلول نهاية شهر تموز/يوليه ٢٠١٢، أي ثلاث سنوات فقط بعد انتهاء النزاع، بإعادة توطين أكثر من ٢٣٧ ٥٠٠ مشرد داخلي. وقد اختار ٣٩٨ ٢٨ مشرداً آخر العيش مع أسر مضيفة في أجزاء مختلفة من البلاد. وتجدر الإشارة إلى أن ٢٠٣ ٧ قد غادروا المخيمات لأسباب مختلفة ولم يعودوا بينما سعى ٣٨٠ ١ مشرداً آخر إلى دخول المستشفيات. وتوفي ٨٠٢ مشرداً داخلياً وفيات طبيعية بينما كانوا ينتظرون إعادة توطينهم. ولم تبق هناك إلا ٥٩٧ ١ أسرة في آخر قرية رعاية لا تزال مفتوحة. وتعترم حكومة سري لانكا استكمال عملية إعادة التوطين هذا العام. وبالرغم من بذل كل ما في الوسع لإعادة توطين الأشخاص في بيئتهم الأصلية، فإنهم يمنحون أراضٍ بديلة في الحالات التي يتعذر فيها ذلك. وكانت هذه العملية ستنفذ بصورة أسرع كثيراً لولا تلغيم نمور تاميل الكثيف لهذه المنطقة التي تقارب مساحتها ٥ ٠٠٠ كلم^٢ (٤). وبالرغم من أنه لا يزال يتعين إزالة الألغام من ١١٦ كلم^٢ من الأراضي، فسيفرغ من تطهير ما تبقى من الأراضي من الألغام لتسهيل عودة المشردين داخلياً بحلول نهاية عام ٢٠١٢ (٥). ويعد الجيش السريلانكي هو أساساً من أزال الألغام بتعاون دولي شمل إصدار الأمم المتحدة شهادات للمناطق التي أزيلت منها الألغام.

٢١- وقد كانت عملية إعادة التوطين طوعية وتنطوي على اختيار واع من الأسرة/الشخص المشرد من خلال تيسير "زيارات لعين المكان" قبل إعادة التوطين. كما يجري تقديم المساعدة لبناء المساكن وتطوير سبل الرزق. وأطلقت مبادرة حكومية لبناء أكثر من ٧٨ ٠٠٠ منزل جديد في الشمال والشرق، بما في ذلك منازل شيدت بمساعدة المانحين. وحتى تموز/يوليه ٢٠١٢، كان قد شيد ٩٨٣ ٢٧ منزلاً دائماً.

٢٢- وثمة ميزة أخرى بارزة لعملية إعادة التوطين هي برنامج اقتفاء أثر الأسر الذي أُطلق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ والذي يسهل لم شمل المستفيد بالأسرة المباشرة أو الممتدة. كما يمكن هذا البرنامج الذي يغطي بدعم اليونيسيف الأسر من الوصول إلى المستفيد.

٢- إعادة التأهيل وإعادة الإدماج

٢٣- لقد أُحرز تقدم ملحوظ في إعادة تأهيل وإعادة إدماج المقاتلين السابقين. وربما يمكن الإشارة إلى أن هناك ٦٣٦ مستفيداً من أصل ما يقارب ١٢ ٠٠٠ شخص يخضعون في الوقت الحاضر لإعادة التأهيل، وأن ٣٨٣ يوجدون رهن الحبس الاحتياطي بأمر من القضاء. وحتى تموز/يوليه ٢٠١٢، كان قد أُعيد تأهيل ١٠ ٩٦٥ شخصاً، ٥٩٤ منهم من الجنود الأطفال لنموذج تأهيل وأعيد دمجهم في المجتمع. وقد التزمت حكومة سري لانكا بسياسة عدم تعريض الأطفال لإجراءات قانونية استناداً إلى التعليل المنطقي بأنهم ضحايا وليسوا جناة^(٦). ومنحت للأطفال الجنود المسرحين فرصة التعليم الرسمي وأعيد إدماجهم في أسرهم. وقُبل من جديد ٢١٢ شاباً كانوا يتابعون تعليمهم العالي سابقاً في النظام التعليمي لتابعة دراساتهم الجامعية. كما أُفرج عن المسنين دون إخضاعهم لأية عمليات إعادة تأهيل أو دعاوى قانونية. وتنفذ برامج إعادة التأهيل بمساعدة من اليونيسيف والمنظمة الدولية للهجرة وبعض المنظمات غير الحكومية.

٢٤- وعرضُ المشاركة في برنامج من برامج إعادة التأهيل متاح لكل مشتبه في انتمائه لنموذج تأهيل سواء أكان موجوداً رهن الاحتجاز أو متابعاً في دعوى قانونية. وتم توسيع نطاق البرنامج أكثر بقبول المقاتلين السابقين الذين جرت إعادة تأهيلهم في صفوف قوة الدفاع المدني للمشاركة في البرامج الإنمائية. ولاقى هذا البرنامج من النجاح ما أُدرج معه المقاتلون السابقون في المجمعات الرياضية الوطنية. كما خصص اعتماد مالي لكل مستفيد أُطلق سراحه من باب تيسير بدء الحياة.

٣- لجنة الدروس المستفادة والمصالحة وعملية المصالحة

٢٥- قدمت لجنة الدروس المستفادة والمصالحة التي نصبت في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠ تقريرها وتوصياتها التي عرضت على البرلمان في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وأُتيحت للجمهور. وستتاح هذا التقرير المعد باللغة الإنكليزية باللغتين السنهالية والتاميلية^(٧).

٢٦- وقد بدأ العمل من أجل تنفيذ العديد من توصيات لجنة الدروس المستفادة والمصالحة قبل وضع خطة رسمية للتنفيذ. ومن المجالات التي تحققت فيها مكاسب هناك إعادة توطين المشردين داخلياً؛ وإزالة الألغام؛ وإعادة تأهيل المقاتلين السابقين؛ وتنفيذ سياسة لغوية؛ وتجنيد أفراد شرطة يتحدثون التاميلية؛ وإبعاد الجيش من المساعدة في الإدارة المدنية في الشمال، وهو ما أتاح أراض كانت تستخدم سابقاً لأغراض أمنية لإعادة التوطين/العودة؛ وإجراء تعداد شامل في المحافظة الشمالية.

٢٧- وقرر مجلس الوزراء في أيار/مايو ٢٠١٢ أن تتولى فرقة عمل برئاسة سكرتير الرئيس رصد تنفيذ توصيات لجنة الدروس المستفادة والمصالحة^(٨).

٢٨- وفي تموز/يوليه، وضعت فرقة العمل مصفوفة تحتوي على خطة عمل وطنية لتنفيذ توصيات لجنة الدروس المستفادة والمصالحة، قدمت إلى مجلس الوزراء وتمت الموافقة عليها^(٩). وتعتبر مجالات التركيز الرئيسية للتنفيذ هي قضايا القانون الإنساني الدولي، وحقوق الإنسان، وإعادة الأراضي وإعادة التوطين، ورد الحق/الإنصاف التعويضي والمصالحة. وقد حددت فرقة العمل النشاط والوكالة المنفذة ومؤشر الأداء الرئيسي والإطار الزمني الذي يقابل كل توصية من التوصيات^(١٠).

٢٩- وقد تم التركيز بشكل خاص على تنظيم أنشطة متعلقة بإدارة الأراضي في المحافظتين الشمالية والشرقية. وقررت وزارة الأراضي واستصلاح الأراضي حل النزاعات على الأراضي في هذه المناطق من خلال تنفيذ برنامج عمل خاص. وقد تم الحصول على موافقة خاصة من مجلس الوزراء على المقترحات السياسية المتعلقة بهذه المسألة. وأعطيت التوجيهات لتعليق توزيع الأراضي مؤقتاً. ومن المقرر أن تعطى الأولوية للأشخاص الذين شردوا أو فروا من مواطنهم الطبيعية أو فقدوا أراضيهم^(١١).

٣٠- ويجري النظر في إدخال تعديل على قانون التقادم بحيث سيتم إعفاء مالكي الأراضي الذين شردوا أو ساءت أحوالهم من قواعد التقادم لفترة ٣٠ عاماً لتمكينهم من التصدي لأية مطالبات منوطة تستند إلى مرور الزمن.

٣١- وفيما يتعلق بمسائل المساءلة، وأمور أخرى، أحييت القضايا المتعلقة بعمال الإغاثة السبعة عشر والطلاب الخمسة الذين لقوا حتفهم في ترينكومالي إلى النائب العام للتأكد من مدى وجاهة الدعوى من أجل تحريك ملاحقات قضائية. ونصح النائب العام المفتش العام للشرطة بإجراء مزيد من التحقيقات^(١٢).

٣٢- وإضافة إلى ذلك، شرع جيش سري لانكا في إجراء تحقيقات، أولاً عن طريق تعيين مجلس تحقيق لدراسة توصيات لجنة الدروس المستفادة والمصالحة ووضع خطة عمل قابلة للتطبيق لتنفيذ التوصيات ذات الصلة بالجيش، وثانياً تم تعيين هيئة تحقيق للتحقيق في مزاعم سقوط ضحايا من المدنيين والخبر الذي أوردته القناة ٤، بصرف النظر عما إذا كانت لقطات الفيديو حقيقية أم لا. وباشرت بحرية سري لانكا بدورها تدابير مماثلة. وقد بدأت هذه المجالس العمل وأدلى العديد من الشهود بإفاداتهم.

٤- إعادة الإدارة المدنية والبنية التحتية والتنمية الاقتصادية

٣٣- يعمل نظام الإدارة المدنية في الشمال والشرق بشكل كامل حيث يجري تعيين الموظفين الحكوميين في المقاطعات والدوائر والمستويات الدنيا ويؤدون مهامهم.

٣٤- ومع بزوغ فجر السلام، زادت تدفقات التمويل المخصصة للنشاط الإنمائي التي كانت المناطق المتضررة من النزاع محرومة منها في السابق زيادة كبيرة. وقد زيد من تسريع وتيرة برنامجي "Uthuru Wasanthaya" (ربيع الشمال) و"Negannahira Navodaya" (صحوة الشرق) المصممين لتسهيل أعمال التنمية التي تنفذها حكومة سري لانكا في الشمال والشرق، وذلك لتوفير جملة أمور منها سبل عيش للأشخاص الموجودين في المناطق المتضررة من النزاعات^(١٣).

٣٥- ومع انتهاء العمليات العسكرية والعودة التدريجية للحياة الطبيعية، تم تخفيض قوام القوة العسكرية في الشمال إلى حد كبير. ويصل القوام الحالي للقوات ما يقارب ١٥ ٠٠٠ فرد في شبه جزيرة حافنا. وسينظر في زيادة ترشيدها هذا الوجود بما يتماشى ومصالح الأمن القومي. وتجب الإشارة إلى أن دور الجيش في الشمال يقتصر حالياً على المسائل المتصلة بالأمن. ولم يعد هناك وجود للمناطق المشددة الأمن التي كانت موجودة في السابق. ويعود موقع ثكنات بالالي حالياً المنطقة الوحيدة التي لا تزال بها بعض القيود الأمنية، ولكن حتى داخل الموقع، يدخل المدنيون دون قيود إلى المطار وإلى ميناء كانكيسانثوراي. ولئن صح أنه لا تزال هناك بعض العقارات المدنية داخل الموقع، فإنه يجب التأكيد على أن المدنيين لم يشغلوا هذه العقارات خلال ٢٠ إلى ٢٥ سنة الماضية. وقد اتخذت الحكومة تدابير لدفع تعويضات لأصحاب هذه العقارات وتقديم أراض بديلة لهم. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الأراضي التي انتزعتها نور تاميل بالقوة من الناس واحتلتها لسنوات عديدة قد أعيدت بدورها إلى مالكيها الشرعيين. وتم تقليص حجم المنطقة المشددة الأمن سابقاً الواقعة في منطقة سامبور في المحافظة الشرقية اعتباراً من عام ٢٠٠٧ بنسبة ٦٥ في المائة وأعلنت منطقة إنمائية تحت إشراف مجلس الاستثمار. وسيمنح المشردون داخلياً المقرر إعادة توطينهم المنحدرون من هذه المنطقة أراض بديلة أو تعويضات.

٣٦- ولم يعد الجيش يشارك في الإدارة المدنية في الشمال والشرق وتواصل إدارة الشرطة حالياً الاضطلاع بمسؤوليتها في حفظ القانون والنظام. وفي هذا السياق، أنشئت ١١ محطة شرطة جديدة في الشمال منذ عام ٢٠٠٩. وتم توظيف ٢١٦ ١ من أفراد الشرطة من التاميل: ٧٨٩ (من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١) و٤٢٧ (من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ حتى الآن)^(١٤). كما يقدم التدريب على اللغة التاميلية لأفراد الشرطة^(١٥). وهذا يتماشى مع السياسة الكلية لحكومة سري لانكا الرامية إلى تعزيز الكفاءة بثلاث لغات في أوساط الموظفين العموميين^(١٦).

٣٧- وتدل هذه التدابير على التزام حكومة سري لانكا بضمان سلامة ورفاهية الناس في هذه المنطقة المتضررة من النزاع.

٣٨- وبفضل جهود حكومة سري لانكا الرامية إلى إحياء اقتصاد المحافظة، سُجل معدل نمو بنسبة ٢٢ في المائة في المحافظة الشمالية، في حين سجل الناتج المحلي الإجمالي الكلي لسري لانكا نمواً بنسبة ٨ في المائة عام ٢٠١١. ومن حيث تشجيع الاستثمار، يتوقع أن تجذب منطقة

أتشوفيلي الصناعية في المحافظة الشمالية التي تجري هبّتها على منطقة مساحتها ٢٥ فدناً ما يقارب ٤٠ مستثمراً محلياً وأجنيبياً وأن تخلق فرص عمل لأكثر من ٦٠٠٠ شخص. ومن المقرر إضافة ٦٧ فدناً أخرى في المرحلة الثانية^(١٧). وستمكن المنطقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة بصورة أفضل من فرص ما بعد النزاع في البلد. وتجري حالياً إعادة بناء خط السكك الحديدية الشمالي الذي دمره نمر تامل تدميراً كاملاً. وسيوفر إمكانية وصول المحافظة الشمالية إلى الأسواق وربطها بها. ويجري إنشاء معهد للتدريب المهني وفق المواصفات الدولية وإصدار شهادة اعتماد له في كيلينوتشي لتعزيز مستويات مهارات الشباب في الشمال وفرصهم في الحصول على عمل. وقد تم الحصول على مساعدات ثنائية وغيرها من المساعدات من عدة بلدان دعماً لهذه المبادرات.

٥- الإصلاح الدستوري والتشريعي

٣٩- ثمة جانب آخر بالغ الأهمية لإعادة الحياة الطبيعية وإجراء انتخابات في الشمال والشرق بعد فترة وجيزة من إعادة المنطقتين إلى سيطرة الحكومة. فقد نظمت انتخابات مجلس المحافظة في المحافظة الشرقية حتى قبل انتهاء العملية الإنسانية، وأجريت الانتخابات المحلية للمجلس البلدي لجافنا والمجلس الحضري لفافونيا منذ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وأجريت الانتخابات الرئاسية والعامّة على نطاق الجزيرة عام ٢٠١٠. وشهدت انتخابات السلطات المحلية التي أجريت العام الماضي تنظيم انتخابات في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في الشمال والشرق^(١٨). ومارس الناس في المناطق التي كان يحتلها نمر تامل سابقاً حقهم في التصويت دون خوف للمرة الأولى منذ ثلاثة عقود. وتتضح حقيقة أن التعددية السياسية قد عادت إلى هذه المناطق بجلاء من نتائج هذه الانتخابات. وتعدّ إعادة السريعة للديمقراطية إلى تلك الأجزاء من سري لانكا إنجازاً ذا دلالة. ويُتوخى إجراء انتخابات مجلس المحافظة الشمالية عام ٢٠١٣.

٤٠- وتطرح الحكومة على نطاق المحافظات تحديات فريدة في المحافظة الشمالية لأن أهل هذه المحافظة لم يعرفوا التمثيل الديمقراطي الانتخابي على مستوى المحافظة لعدة سنوات. ومرحلياً، أعيد الترتيب الإداري الحالي تحت إشراف المحافظ ويجري التعزيز التدريجي لهياكل الحكم التي تتجاوز الحكومة المحلية بشكل كامل.

٤١- وركز الفريق العامل على تنفيذ التعديلات الثالث عشر والسابع عشر للدستور خلال الاستعراض الدوري الشامل الأول للحالة في سري لانكا عام ٢٠٠٨. وأوضحت حكومة سري لانكا بجلاء أنها ستتخذ خطوات لمعالجة وتصحيح المأزق العملي (المتعلق بالتعيينات في بعض الهيئات العامة، وما إليها) الذي ظهر نتيجة للتعديل السابع عشر وذكرت أنه ستتخذ خطوات لمعالجة القضايا العالقة الناشئة عن التعديل الثالث عشر الذي يتناول إعادة السلطة إلى المحافظات وكذلك تنفيذه. وخضع ما أتى به التعديل السابع عشر عام ٢٠٠١ من تغييرات لمزيد من التغيير بموجب التعديل الثامن عشر للدستور الذي سن في شكل قانون وصادق عليه رئيس مجلس نواب سري لانكا في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٤٢ - وقبل مناقشته في البرلمان، طلب إلى المحكمة العليا، بإحالة من الرئاسة، البت في دستوريته^(١٩). وقد أنشأ التعديل الدستوري الثامن عشر المذكور عملية تشاورية معدلة بين السلطة التنفيذية الوطنية والهيئة التشريعية الوطنية قبل التعيين في مثل هذه الهيئات والمكاتب العامة^(٢٠). وأعيد تشكيل معظم الهيئات كما أن الموظفين الرئيسيين الذين يشغلون المناصب لا تطالهم إلى حد كبير ادعاءات التحيز الحزبي أو غيره. وما يهم هو أن يُتاح لهذه الهيئات والمسؤولين العمل بسلاسة لأن الجمهور ينتظر ويستحق ممارستهم لمختلف وظائفهم في إطار القانون بصورة مستقلة وفعالة وكفؤة.

٤٣ - ولعل إحدى السمات الرئيسية لنهج الحكومة الرامي إلى التوصل إلى صيغة توافقية لضمان صون الهوية والكرامة الإنسانية والأمن والوحدة والتمكين تعزيزاً للتنمية هو لجنة الاختيار البرلمانية. والهدف هو تحقيق توافق آراء بين أحزاب متعددة بشأن التعديلات الدستورية، وتحقيق التطلعات المشروعة لشعب سري لانكا بحيث تمكنه من العمل من أجل غد أفضل في انسجام مع هويته الوطنية وشعوره بها. وبموازاة هذه الآلية المتعددة الأحزاب، فإن الحكومة منخرطة في مناقشات ثنائية مع الأحزاب السياسية التاميلية وكذا تمثيلية المسلمين^(٢١). ومع أن حكومة سري لانكا تدرك أن جميع محاولات التوصل إلى صيغة دستورية سابقاً قد فشلت بسبب عدم وجود توافق آراء، لا تزال متفائلة بأن تساعد لجنة الاختيار البرلمانية في التوصل إلى مثل هذا التوافق، نظراً لشمولها للجميع وشفافيتها والتزامها بالمثل الديمقراطية.

٤٤ - وهناك تطور آخر ذو دلالة هو انقضاء أنظمة الطوارئ الصادرة بموجب قانون الأمن العام عام ٢٠٠٥^(٢٢). ومنذ أيار/مايو ٢٠١٠، خفضت حكومة سري لانكا نطاق أنظمة الطوارئ تماشياً مع تحسن الوضع في الميدان.

٤٥ - وبحلول آب/أغسطس ٢٠١١، كان الوضع قد تحسن إلى حد سمح برفع حالة الطوارئ تماماً. ولم يحدث هذا في فراغ وإنما نتيجة دراسة متأنية لاحتياجات البلد. واتخذت بعض الترتيبات القانونية والتنظيمية لتلبية أية متطلبات يمكن أن تنشأ، وهذه الصكوك موجودة حالياً إلى جانب إطار قانون مكافحة الإرهاب، ومنها مثلاً حظر نمور تاميل إيلام للتحرير ومنظمة إعادة تأهيل التاميل، وهو إطار لاستمرار اعتقال المحتجزين والمحبوسين احتياطياً وإعادة تأهيل الذين سلموا أنفسهم.

جيم - اعتماد وتنفيذ خطة العمل الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٤٦ - اعتمدت الحكومة تدابير محددة لضمان ودعم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد تعهدت سري لانكا، خلال الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠٠٨، بوضع خطة عمل وطنية خماسية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومنذ عام ٢٠٠٨، ما فتئت سري لانكا تعمل، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على الوفاء بذلك التعهد من خلال عملية تشاركية

تشمل الحكومة والمجتمع المدني. وقد أيد مجلس الوزراء تنفيذ خطة العمل الوطنية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وتتواصل حالياً مرحلة تنفيذ خطة العمل، بما في ذلك الرصد والتقييم، ومن المقرر إجراء التقييم الأولي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢/كانون الثاني/يناير ٢٠١٣^(٢٣). ويجري إحراز تقدم في التنفيذ^(٢٤).

رابعاً - تعزيز وحماية حقوق الإنسان على أرض الواقع: تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان

٤٧ - سري لانكا طرف في ١٦ من الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان وحقوق العمال للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية. وعملاً بالتصديق على معاهدات حقوق الإنسان البارزة، عملت سري لانكا على إعطاء المعاهدات الدولية صفة النفاذ داخلياً عن طريق تهيئة التشريعات المحلية، وذلك لضمان حماية حقوق الإنسان المقدسة داخل ولايتها القضائية من خلال تنفيذ الاتفاقيات تنفيذاً فعالاً.

٤٨ - وكانت الغاية الرئيسية من الهدف ١ من الفصل المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية من خطة العمل الوطنية، أي "تدابير إنفاذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان" هو القاسم المشترك الذي يتخلل خطة العمل الوطنية بكاملها. وفيما يلي بعض المبادرات المحددة التي اتخذت في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان:

(أ) بما أنه لم يجر أي تعداد سكاني شامل في المحافظة الشمالية منذ عام ١٩٨١، عُهد إلى إدارة التعداد والإحصاء بمهمة حصر عدد السكان في المحافظة الشمالية وأنجزت هذه المهمة عام ٢٠١١^(٢٥). ومع أنه حاسم في التخطيط الاجتماعي الاقتصادي والإنمائي، سيقدم حصر عدد السكان الذي تلاه تعداد شمل الجزيرة كلها عام ٢٠١٢ صورة دقيقة عن أنماط الوفيات، والهجرة من المحافظة داخل البلد وخارجه بسبب النزاع وأسباب أخرى. وستمكن مقارنة البيانات السكانية المتأينة من حصر عدد السكان ومن التعداد الذي شمل الجزيرة حكومة سري لانكا من فهم أسباب الوفيات نتيجة للنزاع. ويمكن أن تشمل الأسباب كوادر نمور تاميل الذين قتلوا في المعارك، وكوادر نمور تاميل والمدنيين الذين فروا من النزاع وهاجروا إلى أجزاء أخرى من سري لانكا/الخارج، والمدنيين الذين يرجح أنهم قتلوا في تبادل إطلاق النار، والمدنيين الذين قتلهم نمور تاميل عند محاولة الهرب من قبضتهم، وحالات الإبلاغ الكاذب والوفيات المبلغ عنها لكنها لم تحدث أثناء فترة العملية الإنسانية. ومن المتوقع أنه تدحض الإحصاءات المحصلة بشكل قاطع الادعاءات التي لا أساس لها بوقوع "عشرات آلاف" القتلى من المدنيين خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٩؛

(ب) وقامت الحكومة باستثمارات هامة في مجال التنمية في الشمال والشرق. وقد كلف برنامج نيغاناهيرا نافودايا (Navodaya Neganahira) المخصص للشرق نفقات

مجموعها ١٤٢ مليار روبية حتى عام ٢٠١١ إضافة إلى ما يقدر بـ ٢٥ مليار روبية أخرى لعام ٢٠١٢. وعرف برنامج أوثرور واسانثايا (Uthuru Wasanthaya) المخصص للشمال تخصيص مبلغ ١١٧ مليار روبية حتى عام ٢٠١١ إضافة إلى تخصيص ٦٤ مليار روبية أخرى لعام ٢٠١٢. وإجمالاً، ستبلغ الاستثمارات في المحافظة الشمالية في إطار الخطة الاستثمارية الرباعية ما يقارب مجموعه ٣٠٠ مليار روبية. وهذا يتماشى مع السياسة الوطنية المتعلقة بالحماية الاجتماعية التي تعتبر الإنفاق على الرعاية وسيلة لجر الشرائح الضعيفة إلى عملية التنمية الوطنية. واعترافاً بضرورة دعم الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر استضعافاً في المجتمع، تواصل الحكومة برامجها للرعاية الاجتماعية بما في ذلك برنامج ساموردي (Samurdhi)^(٢٦)، وبرنامج دعم الأسمدة^(٢٧) وبرنامج دعم الكهرباء والوقود. وتوفّر كمية كبيرة من الدعم من الرعاية الحكومية للفئات المستضعفة، يتوقع أن تُبني قاعدة أصول لدى الأسر المستقبلية. وعلى المدى الطويل، تتوقع الحكومة تغيير موقف التبعية الذي تتبناه الفئات المستضعفة بحيث تتحول من متلقٍ سلبى للدعم الاجتماعي إلى مساهمة فاعلة في الاقتصاد. ولذلك، من المتوقع أن يستخدم جزء هام من أموال دعم الرعاية لتكوين الأصول. ويعد تمكين المرأة وخلق فرص للأطفال وتقاسم خبرة كبار السن ودمج الأشخاص المختلفي القدرات مجالات ذات أولوية للتدخلات التي قامت بها الحكومة في برامج الحماية الاجتماعية. وفي عام ٢٠١١، أنفقت الحكومة ٩٨ مليار روبية من أجل رفع مستوى معيشة الشعب؛

(ج) وأطلقت وزارة العدل ومكتب النائب العام مشروعاً وطنياً جديداً بشراكة مع إدارة الشرطة لتعزيز فعالية استجابة العدالة الجنائية لإساءة معاملة الأطفال. وتوفّر حكومة سري لانكا واليونيسيف الموارد اللازمة للمشروع. وتمثل الأهداف الرئيسية لهذا المشروع في تسريع تجهيز قضايا الاعتداء على الأطفال ومرورها من مختلف مراحل نظام العدالة الجنائية ومنع الإيذاء غير المباشر للأطفال ضحايا سوء المعاملة نتيجة لتعاونهم مع نظام العدالة الجنائية^(٢٨). وثمة هدف ثانوي لهذا المشروع هو تعزيز الكفاءة المهنية في إدارة التحقيقات الجنائية وتحقيقات الطب الشرعي، وفي إجراء المحاكمات^(٢٩)؛

(د) وأصدر المفتش العام للشرطة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تعليمات صارمة إلى جميع أفراد الشرطة بشأن معاملة الموقوفين المحتجزين^(٣٠). وتشمل الضمانات تدابير لضمان السلامة الجسدية للفرد الموقوف وكرامته وكذلك إعادة التأكيد على الضوابط الداخلية فيما يتعلق بالتعامل مع الأشخاص رهن الاحتجاز. كما أعطيت تعليمات بتمكين المحامين من زيارة موكلهم في الحجز كحق وليس بإذن وترخيص من الشرطة^(٣١). وتم تبسيط المحاكمات الجنائية بإنشاء وحدات للنيابة بالمقاطعات على مستوى المحافظات تعمل على تسريع محاكمة جرائم الإرهاب^(٣٢، ٣٣)؛

(هـ) وفيما يتعلق بالوصول إلى الأشخاص المحتجزين للاشتباه في تورطهم في أنشطة إرهابية، أنشئت قاعدة بيانات تحتوي على تفاصيل عن جميع المشتبه فيهم

المحتجزين/الموقوفين لتيسير حصول أقرب أقربائهم على التفاصيل. وقد جرى الإشهار على نطاق واسع باللغات الثلاث جميعها لما يتعلق بوصول أقرب الأقارب إلى قاعدة البيانات وقد استخدم عدة أشخاص هذه الخدمة^(٣٤)؛

(و) وحكومة سري لانكا ملتزمة باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان سلامة العاملين في وسائل الإعلام والمؤسسات الإعلامية. ولضمان حرية وسائل الإعلام، تسعى الحكومة إلى تعزيز آليات التظلم التي تشمل تقديم شكاوى إلى الشرطة، وتجهيز الطلبات المتعلقة بالحقوق الأساسية المقدمة إلى المحكمة العليا، والشكاوى المرفوعة إلى مجلس الصحافة. كما تسعى الحكومة إلى التحقيق في القضايا الراهنة المتعلقة بالهجمات المزعومة على العاملين في وسائل الإعلام والمؤسسات الإعلامية؛

(ز) ولسري لانكا مجتمع مدني نابض بالحياة ويضمن دستورنا حماية الحقوق الأساسية لكل مواطن، بما في ذلك حقوق أفراد المجتمع المدني. وبالرغم من عدم وضع أية قوانين خاصة بشأن "المدافعين عن حقوق الإنسان"، فإن لأي شخص يسعى إلى تسهيل أو الدفاع عن حقوق الإنسان خيار تقديم دعوى متعلقة بالحقوق الأساسية أمام المحكمة العليا، أو تقديم دعوى أمام محكمة الاستئناف، أو تقديم شكوى أمام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أصالة عن نفسه أو من أجل المصلحة العامة. والسلسلة الكاملة للضمانات الدستورية، بما فيها سبل الانتصاف الفعالة، متاحة للأفراد أو الجماعات الذين يرغبون في تبني القضايا الاجتماعية والدعوة، وهي تشمل أيضاً مجال حقوق الإنسان؛

(ح) وسري لانكا طرف في المعاهدات الأساسية السبع لحقوق الإنسان وفي أربعة بروتوكولات اختيارية: الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (اتفاقية مناهضة التعذيب)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وسري لانكا أيضاً من الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أحرزت حكومة سري لانكا تقدماً في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير، بما في ذلك تقديم تقاريرها الدورية إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (٢٠٠٩)، ولجنة مناهضة التعذيب (٢٠١١)، وردود على قائمة المسائل إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٢٠١٠). وقد ردت سري لانكا أيضاً على الرسائل السرية الموجهة من لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة وعلى آليات الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة^(٣٥)؛

(ط) وتعمل سري لانكا بتعاون وثيق مع إجراءات الأمم المتحدة الخاصة لحقوق الإنسان. وأنشئ فريق عامل مشترك بين الوزارات للتحقق من حالات الاختفاء المزعومة. وفي هذا السياق، قدمت حكومة سري لانكا ردها على ٥٩ حالة من حالات الاختفاء التي وجه الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي انتباهها إليها. وتتواصل التحقيقات فيما تبقى من مزاعم أثارها الفريق العامل. كما اتخذت ترتيبات لصيانة قاعدة بيانات الأشخاص المزعوم اختفاؤهم. وكما ذكرت سري لانكا في مناسبات سابقة، بما في ذلك للفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، فإن تبادل المعلومات عن وجود بعض من هؤلاء الأشخاص في بلدان منحهم حق اللجوء أمر بالغ الأهمية في إجراء تقييم دقيق لعدد من المختفين المفترضين^(٣٦). وتبلغ الشرطة عن معدل جيد نسبياً من النجاح في تعقب الأشخاص المفقودين^(٣٧).

خامساً - عرض الدولة المعنية عن متابعة الاستعراض السابق

ألف - حالة تنفيذ التعهدات الطوعية (الجدول ١)

الالتزامات الطوعية لسري لانكا	الحالة	المزيد من المعلومات
١ اعتماد وتنفيذ خطة العمل الوطنية	أنجز	أطلقت خطة العمل الوطنية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.
٢ الحوار والتعاون بصورة فعالة وبناءة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان لتعزيز الآليات الوطنية.	مستمر	تواصل حكومة سري لانكا المشاركة الفعالة والبناءة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في القضايا ذات الاهتمام المشترك. ووجهت دعوة عام ٢٠١١ إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان لزيارة سري لانكا. ويتوقع أن يقوم موظفو المفوضية السامية قريباً بزيارة قبلية للإعداد لزيارة المفوضية السامية.
٣ إعادة تشكيل المجلس الدستوري بما ييسر تدعيم الآليات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وييسر فعالية أداؤها.	هذا الالتزام يعالجه التعديل الثامن عشر للدستور.	شكلت اللجنة السريلانكية لحقوق الإنسان في سري لانكا وهي تؤدي وظيفتها.
٤ سيُعرض على البرلمان مشروع قانون بشأن حماية الشهود والضحايا.	مستمر	قدم مشروع القانون في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وقد أعيدت صياغة مشروع القانون ومن المقرر أن ينظر فيه مجلس الوزراء قريباً. نظمت الحملة.
٥ حملة وطنية للتوعية بحقوق الإنسان إحياءاً للذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.	أنجز	
٦ حلقة دراسية إقليمية للبرلمانيين بشأن موضوع متعلق بحقوق الإنسان.	جارٍ إعداده	أجريت مناقشات مع الاتحاد البرلماني الدولي. ونظمت حلقات دراسية محلية للبرلمانيين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢.
٧ ميثاق دستوري بشأن حقوق الإنسان سيدعم إطار حماية حقوق الإنسان في البلد.	مستمر	ستجري مراجعة مشروع شرعة الحقوق في إطار أحكام الهدف ١ من الفصل المخصص للحقوق المدنية والسياسية في خطة العمل الوطنية. وشملت عملية الصياغة إشراك المجتمع المدني الذي شارك

الالتزامات الطوعية لسري لانكا	الحالة	المزيد من المعلومات
٨	ستواصل سري لانكا العمل على جعل استراتيجيتها الإنمائية تتماشى مع الإطار الأوسع لتعزيز القيم المحلية وتوفير الحماية الاجتماعية.	في الصياغة بدوره والتشاور معه. حظيت المجالات المواضيعية الثمانية لخطة العمل الوطنية بتغطية واسعة. وأعد تصور خطة العمل الوطنية من داخل الإطار العام للاستراتيجية الإنمائية الوطنية الواردة في "ماهيندا شينتانانا (Mahinda Chintana) - رؤية للمستقبل" (٢٠١٠). وهي متاحة على lk.gov.priu.www .
٩	ستعمل سري لانكا على تخفيف الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ عن طريق الاستثمار المستمر في البنية التحتية الاجتماعية والتعليم والخدمات الصحية.	انظر الفصل الثالث، باء، ٤ من تقرير الاستعراض الدوري الشامل مع إشارة خاصة إلى التدابير المتخذة للحد من الفقر وتعزيز التنمية المنصرفة في إطار "ماهيندا شينتانانا - رؤية للمستقبل" التي تضع تصور سياسات إنمائية لفائدة الناس والعدالة الاجتماعية والإنصاف.
١٠	ستواصل سري لانكا، باستخدام اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان واللجنة الاستشارية المعنية بالمساعدات الإنسانية، تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتنسيق المساعدات الإنسانية، وتيسير عمل الوكالات المحلية والدولية المقدمة لهذه المساعدات.	لتنفيذ خطة العمل الوطنية، عين مجلس الوزراء لجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات ولجنة فرعية للإشراف تابعة لمجلس الوزراء. وحلت محل اللجنة المشتركة بين الوزارات واللجنة الاستشارية المعنية بالمساعدات الإنسانية اللتين عملتا عام ٢٠٠٨ هيئات/برامج أخرى من مثل فرقة العمل الرئاسية المعنية بإعادة التوطين والتنمية والأمن، والخطة المشتركة لتقديم المساعدات للمحافظة الشمالية، ولجنة حقوق الإنسان المعاد تشكيلها.
١١	اتخاذ خطوات لصون وتعزيز حقوق الطفل عن طريق آليات وطنية مثل الهيئة الوطنية لحماية الطفل ووزارة تنمية الطفل وتمكين المرأة. وستواصل سري لانكا أيضاً دعمها النشط للعمليات الدولية الساعية لتعزيز حقوق الطفل.	تشمل الأحكام الواردة في الفصل المتعلق بحقوق الطفل من خطة العمل الوطنية (وكذلك في خطة عمل وزارة نماء الطفل وشؤون المرأة) ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> • الصحة والتغذية والرفاه • الأطفال المحتاجون إلى الحماية والرعاية • قضاء الأحداث • الأطفال المتأثرون بالتزاعات المسلحة • صحة المراهقين ورفاههم • رعاية الطفولة المبكرة ونماؤها • التعليم - الابتدائي والثانوي • عمل الأطفال • الرعاية البديلة • عدم التمييز • الحق في الترفيه • التنسيق والرصد • الاعتراف الدستوري بحقوق الطفل <p>بموجب التعميم ٢٣٥٩/٢٠١٢ المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢، أصدر المفتش العام للشرطة تعليمات بتقديم معلومات إلى موظفي نظام المراقبة عن الأطفال الضحايا، وسلامة الأطفال الذين لا حماية لهم، والأطفال الموضوعين تحت نظام المراقبة.</p>

المزيد من المعلومات	الحالة	الالتزامات الطوعية لسري لانكا
تشمل الفصول المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة من خطة العمل الوطنية هذا الالتزام من خلال أنشطة في مجالات التركيز التالية:	مستمر	١٢ مواصلة الخطوات الرامية إلى تعزيز تمكين المرأة وتعزيز حقوقها والمساواة بين الجنسين على المستوى الوطني. وستقوم سري لانكا بدعم العمليات الدولية الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.
<ul style="list-style-type: none"> • الصحة • التمكين الاقتصادي • العمل • العنف ضد المرأة • التمثيل السياسي • التمييز • النساء المتضررات من النزاع • المشردات داخليا • المرأة في القطاع غير الرسمي • المعاملات المهاجرات 		
تشمل عدة بنود مما يلي من فصول خطة العمل الوطنية هذا التعهد:	مستمر	١٣ ستعمل سري لانكا بالتعاون الوثيق مع شركائها لمكافحة الاتجار بالبشر.
<ul style="list-style-type: none"> • حقوق العمال المهاجرين (ويقترح أنشطة محددة في إطار الأهداف ٣ و ٤ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠) • حقوق الطفل (الهدف ٢) • حقوق المرأة <p>ومنذ عام ٢٠٠٩ حتى الآن، كشف ما يقارب ٧٨٥ شخصاً وقعوا ضحايا للاتجار بالبشر أو تهريب البشر. ومن التدابير المتخذة ما يلي:</p> <p>(أ) توقيع مذكرة تفاهم حول الاتجار بالبشر مع أستراليا عام ٢٠٠٩؛</p> <p>(ب) إنشاء وحدة استخبارات الهجرة عام ٢٠١٢؛</p> <p>(ج) إنشاء وحدة البحرية عام ٢٠١٠ في إدارة شرطة تحت إشراف إدارة البحث الجنائي؛</p> <p>(د) تكليف وحدة مكافحة تهريب البشر التابعة لإدارة البحث الجنائي خصيصاً بالمهمة أعلاه؛</p> <p>(هـ) إطلاق حرس السواحل برامج تنفيذية لكشف أنشطة تهريب البشر (إلى جانب الشرطة)؛</p> <p>(و) وضع آليات لمكافحة تهريب البشر بتعاون مع إدارة البحث الجنائي وغيرها من وكالات إنفاذ القانون وبتنسيق مع نظيراتها الأجنبية.</p>		
ستواصل سري لانكا مشاركتها من أجل صون مبادئ قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ وقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥.	مستمر	١٤ ستواصل سري لانكا المشاركة بفعالية في عمل مجلس حقوق الإنسان لجعل المجلس هيئة قوية وفعالة وكفؤة.

المزيد من المعلومات	الحالة	الالتزامات الطوعية لسري لانكا
قدمت عدة تقارير منذ عام ٢٠٠٨. وستقدم التقارير الدورية التي لم تقدم بعد لضمان الامتثال. انظر الفصل الرابع، الفقرة ٤٨ (ح) من هذا التقرير.	مستمر	١٥ ستواصل سري لانكا العمل من أجل تقديم تقاريرها الدورية إلى هيئات المعاهدات.
تشارك سري لانكا وستواصل المشاركة في مشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين.	مستمر	١٦ ستعمل سري لانكا أيضاً على جعل نظام هيئات المعاهدات أكثر فعالية واستجابة للمتطلبات الحالية للدول الأعضاء.
انظر الفصل الثالث، باء، ٥ من هذا التقرير.	مستمر	١٧ تنفيذ التعديل الثالث عشر للدستور تنفيذاً فعالاً.
انظر: برنامج تشييد المساكن شمال شرق (North East Housing Reconstruction Programme) (com.nehrp.www) برنامج ناجيناهيرا نافودايا (Nagenahira Navodaya) في موقع وزارة التنمية الاقتصادية (lk.gov.med.www) انظر أيضاً الفصل الثالث، باء، ٢ من تقرير الاستعراض الدوري الشامل	مستمر	١٨ العمل من أجل التنمية الاقتصادية للمحافظة الشرقية، وهو ما سيؤدي إلى رفع مستويات المعيشة وإعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذا المساعدة في تدعيم المؤسسات الديمقراطية وسلاسة أداؤها. كما ستتخذ سري لانكا تدابير لإعادة تأهيل وإعادة دمج المحاربين السابقين، ولا سيما الأطفال والشباب.
يعتبر الهدف ١٢ من الفصل المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية والهدف ٧ من الفصل المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خطة العمل الوطنية للحقوق اللغوية حقوقاً ذات أولوية ويحدد تدابير لإعمالها.	مستمر	١٩ تنفيذ سياسة اللغات الرسمية ومواصلة تشجيع الثنائية اللغوية، وبخاصة بين قوات الأمن والشرطة وداخل الخدمة العامة.
وأيضاً اعتماد حكومة سري لانكا لسياسة اللغات الوطنية الثلاث (٢٠١٢-٢٠٢١) وتنفيذها. انظر حاشيتي نهاية النص ١٤ و١٥ أعلاه.	مستمر	٢٠ تدابير بناء الثقة وتحقيق الاستقرار: تنفيذ خطة العمل الخاصة بالمشردين داخلياً والمجتمعات المتأثرة بالتراجع، بما في ذلك المجتمعات المضيفة.
انظر عموماً الفصل المتعلق بحقوق المشردين داخلياً من خطة العمل الوطنية والفصل الثالث، باء، ١-٥ من تقرير الاستعراض الدوري الشامل.	مستمر	٢١ وضع سياسة شاملة وموحدة لتعويض المشردين ومن نُزعت ملكيتهم.
الهدفان ١ و٣ من الفصل المتعلق بالمشردين داخلياً من خطة العمل الوطنية.	مستمر	٢٢ استكمال عملية صياغة مشروع قانون بشأن حقوق المشردين داخلياً بعد التشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين.
الهدف ٣-١ من الفصل المتعلق بمنع التعذيب وغيره من الأهداف والأنشطة.	مستمر	٢٣ تحسين قدرة الشرطة على إجراء التحقيقات، بتوفير تدريب إضافي على الاستجواب والمقاضاة.
الهدف ١٨-٢ من الفصل المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية		٢٤ تحسين وتطوير مرافق الاحتجاز.
الهدفان ٣ و٩-١١ المتعلقان بظروف الاحتجاز من الفصل المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية.		
ويجري التفكير أيضاً في مبادرات سياسية للحد من عدد نزلاء السجون.		

المزيد من المعلومات	الحالة	الالتزامات الطوعية لسري لانكا	
الهدفان ١٥ و ١٧ من الفصل المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية. الأهداف ١ و ٥ و ٩ من الفصل المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. انظر أيضاً الأهداف ١ و ٦ و ٧ و ٩ من الفصل المتعلق بحقوق الطفل. الهدفان ٤ و ٩ من الفصل المتعلق بحقوق المشردين داخلياً. صدر العدد رقم ٢٤/١٦١٩ من إكستراوردنري غازيت (Gazette Extraordinary) في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. بموجب قانون حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (No28/1996) بشأن توفير الوصول إلى المباني والأماكن العامة في إطار زمني محدد. حقوق الطفل (الهدف ٧-٤)	مستمر	تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.	٢٥
انظر أيضاً الهدف ١ من الفصل المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. مواصلة تطوير وحدة حقوق الإنسان الموجودة في مناهج المدارس الثانوية. كما دربت اللجنة السريلانكية لحقوق الإنسان ١٣٤٠ ناشطاً من نشطاء حقوق الإنسان في المناطق المتأثرة بالتراعات خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١.	مستمر	إجراء تغييرات في نظم التعليم النظامي وغير النظامي لإدخال و/أو مواصلة تطوير عنصر حقوق الإنسان في هذه البرامج.	٢٦

باء - حالة متابعة التوصيات المقدمة (الجدول ٢)

معلومات أخرى	إحالة خطة العمل الوطنية	الحالة	الاستنتاجات و/أو التوصيات	
انظر التعليق على التعهد الطوعي ٢ أعلاه	الهدف ٤ من الفصل المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية	مستمر	مواصلة تعزيز بناء قدرات مؤسساتها الوطنية المعنية بحقوق الإنسان بدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وطلب المساهمة الفعالة للمفوضية السامية في تدعيم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.	٢٧
انظر التعليق على التعهد الطوعي ٣ أعلاه. واللجنة السريلانكية لحقوق الإنسان مستقلة تشغيلياً عن حكومة سري لانكا وتعين وفق القانون الواجب التطبيق.		لا يوجد	تدعيم وضمان استقلال مؤسساتها المعنية بحقوق الإنسان مثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وفقاً لمبادئ باريس، بوسائل تشمل تنفيذ التعديل السابع عشر في أقرب وقت ممكن، وضمان طابعها التعددي.	٢٨
انظر التعليق على التعهد الطوعي ٢ أعلاه.	الهدف ٤ من الفصل المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية	مستمر	تشجيع سري لانكا على مواصلة تمكين مختلف البنى التحتية المؤسسية والبنى التحتية لحقوق الإنسان، بوسائل تشمل تدعيم الاستقلال الهيكلي والتشغيلي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان.	٢٩

معلومات أخرى	إحالة خطة العمل الوطنية	الحالة	الاستنتاجات و/أو التوصيات
سري لانكا طرف في الصكوك الأساسية السبعة لحقوق الإنسان وفي عدة بروتوكولات وموقعة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتفي بمسؤولياتها بموجب هذه الصكوك.	خطة العمل الوطنية بكاملها	مستمر	٣٠ التعاون بنشاط مع الآليات الدولية بغية إعمال حقوق الإنسان على جميع مستويات المجتمع والنظر في المشاركة في المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.
ما فتئت سري لانكا ترد في الوقت المناسب في ضوء الحقائق على أرض الواقع.		مستمر	٣١ محاولة الرد في الوقت المناسب على الاستبيانات المرسلة من الإجراءات الخاصة.
انظر التعليق على التعهد الطوعي ٢ أعلاه.		مستمر	٣٢ مواصلة الحوار الوثيق مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومع المفوضية السامية لحقوق الإنسان.
يتناول قانون العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية رقم ٥٦ لعام ٢٠٠٧ وقرار المحكمة العليا في سري لانكا الصادر في آذار/مارس ٢٠٠٨ بشكل كبير المخاوف المتعلقة بالامتثال.		أنجز	٣٣ أخذ التوصية التي قدمتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بعين الاعتبار بإدراج جميع الأحكام الموضوعية للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في تشريعاتها الوطنية، ما لم يكن ذلك قد تم بالفعل.
تتضمن أحكام الدستور والقانون المحلي جوهر الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات. ويجري النظر في قضايا التعريفات المتصلة بالتعذيب وستواصل مناقشتها مع لجنة مناهضة التعذيب.		أنجز	٣٤ ضمان إدراج الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذها بالكامل على المستوى الوطني، وبخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب، ما لم يكن ذلك قد تم فعلاً.
تجري مراجعة التشريعات وستعدل عند الضرورة.		مستمر	٣٥ ضمان اتفاق تشريعاتها الداخلية بالكامل مع اتفاقية حقوق الطفل.
انظر أيضاً التعليق على التعهد الطوعي ٣٠ أعلاه.	خطة العمل الوطنية بكاملها	مستمر	٣٦ مواصلة جهودها الرامية إلى التنفيذ الكامل للصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها.
خطة العمل الوطنية هي نتاج الانخراط في الاستعراض الدوري الشامل وقد أشرك المجتمع المدني في صياغتها. وستشرك الوكالات المنفذة التابعة للحكومة شركاءها من المجتمع المدني في التنفيذ.		مستمر	٣٧ إشراك منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات القائمة في المجتمعات المحلية المتعددة الإثنيات وفي المناطق المتأثرة بالتزاعات في شمال وشرق سري لانكا، في متابعة عملية الاستعراض الدوري الشامل.
انظر التعليق على التعهد الطوعي ٧ أعلاه.	الهدف ١ من خطة العمل الوطنية.	مستمر	٣٨ مواصلة دعم آلية حقوق الإنسان وبناء قدرات مؤسساتها الوطنية لتنفيذ صكوك حقوق الإنسان، مثلاً باعتماد ميثاق لحقوق الإنسان على النحو الذي تم التعهد به عام ٢٠٠٦.

معلومات أخرى	إحالة خطة العمل الوطنية	الحالة	الاستنتاجات و/أو التوصيات
جميع الأنشطة محددة زمنياً.	خطة العمل الوطنية	أنجز	٣٩ أن تنص خطة العمل الوطنية على معايير مرجعية محددة في إطار زمني معين.
يتم توفير المساعدات الإنسانية لـ ١ ٥٩٧ أسرة مشردة داخلياً لا تزال ينتظر إعادة التوطين.		مستمر	٤٠ اتخاذ التدابير لضمان حصول الفئات الضعيفة من السكان على المساعدات الإنسانية واتخاذ مزيد من التدابير لحماية المدنيين، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان والعاملون في الميدان الإنساني.
وفقاً لتوصيات لجنة الدروس المستفادة والمصالحة، ينظر النائب العام في اتخاذ مزيد من الإجراءات، بما في ذلك إجراء شعبة التحقيقات الجنائية لمزيد من التحقيقات.		مستمر	٤١ ضمان الانتهاء بشكل ملائم من التحقيقات في قتل العاملين في ميدان المساعدة، بوسائل منها تشجيع اللجنة الرئاسية للتحقيق على استخدام سلطاتها التحقيقية القانونية إلى أقصى حد.
اتخذت إجراءات متابعة وجرت مداولات مع المقرر الخاص عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢. ووضع هذا الفصل من خطة العمل الوطنية لتيسير المتابعة المستمرة.	الفصل المتعلق بمنع التعذيب من خطة العمل الوطنية	مستمر	٤٢ تنفيذ توصيات المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب.
يحق للمدافعين عن حقوق الإنسان التمتع بجميع الضمانات، بما في ذلك التمتع بالحقوق الأساسية والحماية بموجب القانون العادي مع جميع سبل الانتصاف القانونية. وفي الحالات التي قدمت فيها شكاوى، أُحرقت تحقيقات جنائية محايدة وشاملة وحركت دعاوى قضائية.		مستمر	٤٣ ضمان بيئة مأمونة لأنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان وضمان تقديم مرتكبي الاغتيالات والاعتداءات والتهديدات والمضايقات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان إلى العدالة.
يتم التفكير في بناء قدرات مؤسسات إنفاذ القانون والمؤسسات الوطنية. ويمكن طلب المساعدة الخارجية إذا احتيج إلى ما يكمل القدرات التدريبية المحلية.	الفصلان المتعلقان بالحقوق المدنية والسياسية ومنع التعذيب من خطة العمل الوطنية	مستمر	٤٤ زيادة جهودها لمنع حالات الاختطاف والاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء؛ وضمان تقديم جميع الجناة إلى العدالة؛ وتعزيز قدرتها في مجالات التحقيقات الجنائية والقضاء واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بمساعدة المجتمع الدولي.
تهدف تعميمات الشرطة (٢٠١١ و ٢٠١٢) إلى القضاء على سوء معاملة المحتجزين. وقد اعتمدت شعبة التحقيقات الإرهابية مبادئ توجيهية عملية لمعاملة المحتجزين. ورشة عمل تمهيدية لفائدة الشرطة بشأن منع التعذيب. وقد تم تدريب ٤٧٤ من أفراد الشرطة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢.	الفصل المتعلق بمنع التعذيب من خطة العمل الوطنية	مستمر	٤٥ زيادة جهودها لتدعيم ضماناتها القانونية للقضاء على جميع أشكال سوء المعاملة أو التعذيب في السجون ومراكز الاحتجاز.

معلومات أخرى	إحالة خطة العمل الوطنية	الحالة	الاستنتاجات و/أو التوصيات
كان ٥٩٤ طفلاً من المقاتلين السابقين آخر المستفيدين من إعادة التأهيل وقد تم حالياً لم شملهم بأسرهم.		أنجز	٤٦ مضاعفة جهودها لإعادة تأهيل الأطفال الجنود السابقين - وبخاصة عن طريق تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي - واعتماد التدابير اللازمة لإعادة تأهيلهم في بيئة مناسبة.
سيتم اتخاذ إجراءات على أساس أدلة موثوق بها إذا قدمت تفاصيل كافية. ولا يمكن التعامل مع أي ادعاءات تفتقر إلى أي درجة من الدقة وتقوم على القيل والقال، وفق ما ينص عليه قرار مجلس الأمن الدولي ١٦١٢ نفسه، على أنها أكثر من أدلة من دون إثباتات وغير مؤكدة. لكن تقل فتامة الوضع مع عدم وجود مزاعم بحدوث أي تجنيد بعد عام ٢٠٠٩.		مستمر	٤٧ اعتماد التدابير اللازمة للتحقيق مع المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان مثل تجنيد الأطفال، ومحاكمتهم ومعاقبتهم، وفقاً للقواعد الدولية وبأسلوب شفاف.
أحكام قانون العقوبات موجودة وهي جزء من القانون الجنائي الساري في البلد. وبهذا، فإن جميع الأشخاص ملزمون بالتقيد بالقانون.		أنجز	٤٨ اتخاذ تدابير قضائية وغيرها من التدابير لوضع حد لتجنيد الأطفال في جميع أنحاء أراضيها، وإعطاء المزيد من التوجيهات اللازمة لقوات الأمن والشرطة لضمان تنفيذها.
انظر التعليق على التوصية ٤٧/٤٨ أعلاه. كما شطب الأمين العام للأمم المتحدة سري لانكا من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن ١٦١٢.			٤٩ التحقيق في الادعاءات المتعلقة بتجنيد الأطفال قسراً ومساءلة أي أشخاص يثبت انتهاكهم لاتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري.
			٥٠ اتخاذ المزيد من الخطوات لتحسين فعالية تدابير مكافحة تجنيد الأطفال.
			٥١ اتخاذ تدابير فعالة لوضع حد فوري لتجنيد الأطفال واستخدامهم قسراً في النزاعات المسلحة من جانب جميع الفصائل.
تعزيز الصلاحيات القضائية في التحقيق المباشر؛ وتتوخى حكومة سري لانكا اتخاذ إجراءات تصحيحية محددة زمنياً لمعالجة الادعاءات.	الهدف ٤ من خطة العمل الوطنية	مستمر	٥٢ التحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بالقتل خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً واتخاذ الإجراءات الجنائية بشأنها وتقديم مرتكبيها إلى العدالة وفقاً للمعايير الدولية.
بالرغم من أن القوانين الحالية كافية لمعاقبة أفعال التسبب في الاختفاء القسري أو غير الطوعي، يجري التفكير في تدابير من أجل ما يلي: ١ - دراسة مدى الحاجة إلى تشريع	الهدفان ٤ و ٧ من خطة العمل الوطنية	مستمر	٥٣ اعتماد تدابير للتحقيق في الجرائم الخطيرة المتعلقة بحقوق الإنسان مثل حالات الاحتفاء القسري ومحاكمة المسؤولين عنها ومعاقبتهم، وفقاً للقواعد الدولية وبأسلوب شفاف.

معلومات أخرى	إحالة خطة العمل الوطنية	الحالة	الاستنتاجات و/أو التوصيات
٢- صياغة وتقديم قانون إلى البرلمان، إذا كان تعديل القانون ضرورياً، مع التأكيد على ضرورة فرض عقوبات جزائية ثقيلة على سبيل الردع.	الهدف ٧ من خطة العمل الوطنية	مستمر	٥٤ اعتماد تدابير لضمان التنفيذ الفعال للضمانات التشريعية وبرامج حماية الشهود والضحايا.
يعاقب على جميع الأعمال الإجرامية بموجب القانون السري لانكي ويُمنح انتصاف خاص من انتهاك حقوق الإنسان.	الفصل المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية من خطة العمل الوطنية	مستمر	٥٥ اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمحاكمة ومعاينة مرتكبي انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.
(أ) انظر التعليق على التوصيتين ٤٧/٤٨ أعلاه.			٥٦ (أ) متابعة التحقيقات الجارية بشأن الادعاءات الخاصة بانتهاكات حقوق الطفل في النزاع المسلح، مثل تجنيد الأطفال بالإكراه واحتطافهم في أي مكان واعتماد تدابير صارمة لمنع هذه الانتهاكات؛
(ب) وانظر التعليق على التوصية ٤٦ أعلاه.			(ب) واتخاذ تدابير عاجلة أخرى لإعادة دمج الأطفال الذين سلّموا أنفسهم للقوات الحكومية طلباً للحماية الخاصة أو المسجونين حالياً.
دخلت سري لانكا في ٨ من مثل هذه الاتفاقات الثنائية في هذا المجال.	الهدف ٥ من الفصل المتعلق بحقوق العمال المهاجرين من خطة العمل الوطنية	مستمر	٥٧ إبرام المزيد من الاتفاقات مع البلدان المضيفة لعمالها المهاجرين.
انظر على وجه التحديد الهدفين ١ و٣ من خطة العمل الوطنية. وستتخذ حكومة سري لانكا إجراءات لمعالجة القضايا المتعلقة بالأراضي مركزية بصورة خاصة على حقوق المشردين داخلياً.	الفصل المتعلق بحقوق المشردين داخلياً من خطة العمل الوطنية	مستمر	٥٨ اتخاذ التدابير اللازمة لضمان عودة المشردين داخلياً ورد مساكنهم وأراضيهم وفقاً للمعايير الدولية.
		مستمر	٥٩ اتخاذ تدابير لحماية حقوق المشردين داخلياً، بما في ذلك سياسات الإسكان ورد الممتلكات في الأجل الطويل وفقاً للمعايير الدولية، وحماية الحق في العودة المأمونة الطوعية والحق في رد الممتلكات بشكل ملائم.
		مستمر	٦٠ (أ) اعتماد التدابير اللازمة لحماية حقوق الإنسان للمشردين داخلياً، وفقاً للمعايير الدولية الواجبة التطبيق وإيلاء اهتمام خاص لجملة أمور من بينها زيادة تبادل المعلومات

معلومات أخرى	إحالة خطة العمل الوطنية	الحالة	الاستنتاجات و/أو التوصيات
			وجهد التشاور للحد من أي شعور بعدم الأمان يصيب المشردين داخلياً؛ (ب) وتيسير إعادة إدماج المشردين داخلياً في مناطق العودة؛ (ج) واتخاذ تدابير لضمان تقديم المساعدة إلى المشردين داخلياً وحماية حقوق الإنسان لمقدمي هذه المساعدة.
لجميع المشردين داخلياً إمكانية الحصول على سكن مؤقت في انتظار العودة وإعادة التوطين.	الفصل المتعلق بحقوق المشردين داخلياً من خطة العمل الوطنية	أججز/مستمر	٦١ ضمان الحماية والأمن في مخيمات المشردين داخلياً؛ وحماية الحق في العودة والحق في رد الممتلكات مع انتهاج سياسة لتوفير حلول مؤقتة ملائمة لسكن المشردين داخلياً.
وضعت وزارة نساء الطفل وشؤون المرأة أيضاً خطة عمل مؤسسية تخضع حالياً لعملية مراجعة.	الفصل المتعلق بحقوق المرأة من خطة العمل الوطنية	مستمر	٦٢ إيلاء اهتمام خاص لحقوق المرأة ومواصلة تعزيز التعليم والتنمية وتمثيل المرأة في الحياة السياسية والعامية.
انظر التعليق على التعهد الطوعي ٩ أعلاه؛ وأيضاً الخطة المشتركة لتقديم المساعدات للمحافظة الشمالية لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ التي تتضمن هذه الأهداف العامة، لكن مستوى الدعم بالتمويل الخارجي يقارب ٣٥ في المائة من الاحتياجات؛ وانظر أيضاً المعلومات الواردة في الفصل الثالث، باء، ٤ من هذا التقرير.		مستمر	٦٣ (أ) متابعة برامجها الخاصة بتنمية مناطق النزاع السابقة بغية جعل المجتمعات المتأثرة متساوية مع المجتمعات التي تعيش في الأقاليم الأخرى للبلد؛ (ب) والسعي إلى الحصول على أي دعم ملموس يمكن أن يمنحه المجتمع الدولي، وبخاصة الدول القادرة على ذلك، لمساعدة سري لانكا في سد هذه الثغرات بغية تعزيز الأعمال الفعلية لمجمل حقوق الإنسان للسريلانكيين كافة.
يوجد بالمادة ١٢ من الدستور مقتضى واف لضمان المعاملة المتساوية أمام القانون والمساواة في التمتع بحماية القانون.	الفصول المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية، وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبحقوق الطفل، وبحقوق المرأة من خطة العمل الوطنية	مستمر	٦٤ مواصلة تدعيم أنشطتها الرامية إلى ضمان عدم التمييز ضد الأقليات الإثنية في مجال التمتع بمجمل حقوق الإنسان، بما يتفق مع تعليقات اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، ولجنة حقوق الطفل، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.
تضمن المادة ١٤ من الدستور من بين ما تضمنه حقوق المواطنين في حرية التعبير، والحق في التجمع وتكوين الجمعيات. وقد أيد القضاء هذه الحقوق.	الفصل المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية من خطة العمل الوطنية	مستمر	٦٥ اتخاذ تدابير لصون حرية التعبير وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والتحقيق بفعالية في الادعاءات المتعلقة بالاعتداء على الصحفيين والإعلاميين والمدافعين عن حقوق الإنسان ومحاكمة المسؤولين عن الاعتداءات.

معلومات أخرى	إحالة خطة العمل الوطنية	الحالة	الاستنتاجات و/أو التوصيات
المشود هو مزيد من الإجراءات المحددة زمنياً من جانب الحكومة لحماية هذه الحقوق	الفصل المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية من خطة العمل الوطنية	مستمر	٦٦ اتخاذ تدابير لتحسين ضمانات حرية الصحافة.
	الهدف ١٤ من الفصل المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية من خطة العمل الوطنية	مستمر	٦٧ اعتماد تدابير فعالة لضمان الأعمال الكامل للحق في حرية التعبير لجميع الأشخاص.
تشكل هذه المجالات بدورها موضوعاً للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين سري لانكا وشركائها.	المجالات المواضيعية الثمانية لخطة العمل الوطنية	مستمر	٦٨ مواصلة العمل مع المجتمع الدولي في مجال حماية حقوق الإنسان، والبيئة، وإدارة مخاطر الكوارث، وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، وبناء القدرات.
تشارك سري لانكا بفاعلية مع الشركاء الدوليين في مكافحة الإرهاب.		مستمر	٦٩ الاعتماد الفعال على مساعدة المجتمع الدولي في عملية مكافحة الإرهاب وفي التغلب على عواقبه السلبية.
اتخذت سري لانكا إجراءات عملاً بقراري مجلس الأمن ١٢٦٧ (انظر العدد ١٧٦٠-٤٠ من إكستراوردناري غازيت الصادر في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢) و١٣٧٣ (انظر العدد ١٧٥٨-١٩ من إكستراوردناري غازيت الصادر في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢) وعينت هيئة وطنية مختصة لاتخاذ إجراءات المتابعة الملائمة.	مستمر	مستمر	٧٠ العمل بتعاون وثيق مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان من أجل بناء قدرة مؤسساتها الوطنية وطلب مساعدة الدول فيما يتعلق باستراتيجيات مكافحة الإرهاب، وبخاصة ببذل الجهود لمكافحة جمع الأموال لأغراض إرهابية في أراضيها ووفقاً لقرارات مجلس الأمن والاتفاقيات الدولية.
وأنشأت حكومة سري لانكا أيضاً وحدة للاستخبارات المالية تحت إشراف البنك المركزي لمكافحة المعاملات المالية غير المشروعة. عقدت/نظمت السلطات السريلانكية ما يلي:		مستمر	٧١ عرض تجربتها فيما يتعلق بمكافحة التمرد والإرهاب وكيفية التغلب عليهما، وكذلك فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لتحسين ترميتها الاجتماعية والاقتصادية
ندوة الدفاع لعام ٢٠١١. ٤٣ بلداً و٩٣ مندوباً. الموضوع - إلحاق الهزيمة بالإرهاب، حزيران/يونيه ٢٠١١.			
ندوة الدفاع لعام ٢٠١٢. ٦٣ بلداً/أكثر من ١٢٠ مندوباً.			
الموضوع: التفتيش الجمركي (SR)، آب/أغسطس ٢٠١٢.			
تقدم قوات الأمن دورات تدريبية لأفراد شرطة أجانج منذ عام ٢٠١٠.			

معلومات أخرى	إحالة خطة العمل الوطنية	الحالة	الاستنتاجات و/أو التوصيات
حوار غال لعام ٢٠١٠. ٨ بلدان (حضرت وفود من أستراليا وباكستان وبنغلاديش وكوريا الجنوبية وكينيا وملديف والولايات المتحدة الأمريكية والهند). آب/أغسطس ٢٠١٠.			
حوار غال لعام ٢٠١١. ٨ بلدان (حضرت الولايات المتحدة الأمريكية والهند وباكستان وبنغلاديش وجزر المالديف والهند وجنوب أفريقيا والصين). تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.			
وتشارك سري لانكا أيضاً في تبادل الزيارات التي تتبادل خلالها المعلومات بشأن مكافحة الإرهاب.			

سادساً- تحديد الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات والقيود فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات المقبولة وتطور أوضاع حقوق الإنسان

٤٩- تتمثل الدروس التي يمكن استخلاصها من تجربة سري لانكا في وضع خطط عمل وطنية متبعةً لنتائج الاستعراض الدوري الشامل السابق في أنها تمكن البلد من معالجة جميع أبعاد قضايا حقوق الإنسان التي تكتسي أهمية له وكذلك موامة العمليات الداخلية مع التفاعلات الخارجية بشكل سلس. فتحدد السلطة التنفيذية بشكل واضح الأولويات الأنشطة وقيام جهد جماعي بتكليف منها وتحت قيادتها يحول دون تكرار الجهود ويؤدي إلى الحد الأقصى الموارد المتاحة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتمكن هذه العملية سري لانكا، بإرسائها لمضمونها على مجالات محددة ذات أولوية وطنية وفي الوقت نفسه مراعاة التفاعلات الخارجية في مجال حقوق الإنسان (نتائج الاستعراض الدوري الشامل، وتوصيات هيئات المعاهدات، وملاحظات آليات الإجراءات الخاصة)، تمكنها من اعتماد نظرة شمولية للأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان. كما تمكن الحكومة من رصد التقدم المحرز وتقييمه بفعالية أكبر وبصورة دورية ويسر المشاركة في عمليات من مثل الاستعراض الدوري الشامل وإعادة التقارير الدورية. ولذلك ربما يجري تكليف المنهجية التي اعتمدها سري لانكا، بعد فترة مناسبة من الاستعراض والتقييم، واعتمادها باعتبارها إحدى أفضل الممارسات. والتحدي الرئيسي هو أن هذا النهج يتطلب مشاركة العديد من الوكالات الحكومية المتباينة، وكذا مساهمة المجتمع المدني. وتتطلب الإدارة والمتابعة دعماً مخصصاً وتخصيص بعض الموارد.

سابعاً - الأولويات والمبادرات والالتزامات الوطنية الرئيسية

٥٠ - تتمثل الأولويات الوطنية الرئيسية في مجال حقوق الإنسان في تحقيق تحسن تدريجي لعمل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها محلياً عن طريق تنفيذ خطة العمل الوطنية. وسيتم إبلاغ مجلس الوزراء، بواسطة استعراض سنوي للأداء، بنقاط القوة والضعف التي تعترض التنفيذ وسيتم المجلس في التنقيحات والتحسينات التي يتعين إدخالها على الأهداف. وستوافي سري لانكا مجلس حقوق الإنسان بأحدث التطورات في الميدان كما فعلت منذ تأسيس المجلس عام ٢٠٠٦. ومن المتوقع أيضاً أن تتمكن اللجنة السريكلانكية لحقوق الإنسان، في الوقت المناسب، من الحصول على درجة الفئة "ألف" في ضوء التعديلات التشريعية الأخيرة وإعادة تشكيل اللجنة. كما ستسعى سري لانكا جاهدة إلى الوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير في إطار الصكوك الدولية العديدة لحقوق الإنسان التي هي دولة طرف فيها في الوقت المناسب.

ثامناً - التوقعات المتعلقة بتعزيز القدرات وطلبات المساعدة التقنية، إن وجدت، والدعم المحصل عليه

٥١ - خلص مجلس الوزراء في قراره بشأن تنفيذ خطة العمل الوطنية - برنامج حقوق الإنسان الشامل في سري لانكا - إلى أنه ستستخدم أموال حكومية لتنفيذ خطة العمل. بيد أن بعضفرادى مكوناتها قد تتطلب الدعم، ولا سيما ما يتعلق بالتدريب وبناء القدرات وقد ترغب فرادى الوكالات المنفذة في اللجوء في الوقت المناسب ووفقاً للإطار القانوني/التنظيمي المعمول به إلى الدعم الخارجي بما يتماشى وسياسة الحكومة.

تاسعاً - خلاصة

٥٢ - لا تعتبر سري لانكا تقدمها في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها غاية في حد ذاته وإنما عنصراً لا غنى عنه في بناء السلام والمصالحة بعد نزاع ضد الإرهاب دام ما يقارب ٣٠ سنة. وهذا واضح بجلاء من ملاحظات وتوصيات لجنة الدروس المستفادة والمصالحة. كما ترى سري لانكا أن المساواة في التمتع بحقوق الإنسان دون تمييز هي أفضل ضمانة لعدم تكرار النزاع. ولهذا الغرض، هناك التزام حقيقي وثابت للأمم وحكومتها وشعبها بإعمال جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحق في التنمية، إذ إنه أمر حاسم في المستقبل الرفاهية والتقدم الجماعي.

Notes

- ¹ Pursuant to paragraph D 1. 15 (a) of the Annex to HRC Resolution 5/1 “Institution-building of the United Nations Human Rights Council” and paragraph II. 2 of Decision 17/119 adopted by the Council “Follow-up to the Human Rights Council resolution 16/21 with regard to the Universal Periodic Review”.
- ² Sri Lanka’s HDI value is above the mean of 0.630 for countries in the medium human development group and above the average of 0.548 for countries in South Asia. Sri Lanka has managed a consistent improvement in its HDI with values for the previous three years being: 2008 - 0.676; 2009 – 0.680; 2010 – 0.686. Sri Lanka with a value of 0.579 is also ahead in terms of inequality adjusted HDI when compared to the sub regional norm (South Asia has a value of 0.393) and countries with a similar level of medium human development (0.480). Between 1980 and 2011, Sri Lanka’s HDI value increased from 0.539 to 0.691, an increase of 28.0 per cent or average annual increase of about 0.8 per cent. The HDI is a summary measure for assessing long-term progress in three basic dimensions of human development: a long and healthy life, access to knowledge and a decent standard of living.
- ³ The CCHA was chaired by the Minister of Disaster Management and Human Rights with representatives from Ministries of Defence, Nation Building, Resettlement and Disaster Relief Services, Health, Education, and Foreign Affairs. The CGES and the Government Agents of the districts of the Northern Province together with the Ambassador of the United States and President of Co-chairs to the peace process, Representatives of the EU Presidency, Ambassador to Japan, UN Resident Coordinator, Heads of UN Agencies, Heads of ICRC and ECHO were also represented. The CCHA was kept fully apprised of the humanitarian situation developing on the ground and the measures taken by the Government to provide relief on an immediate, medium and a long term basis. Based on that feedback the CCHA provided policy guidelines.
- ⁴ As at 31st May 2012 more than 434,679 anti-personnel mines, nearly 1400 anti-tank mines and nearly 369,311 Unexploded Ordnance Devices had been recovered.
- ⁵ The demining programme was carefully conceived, and priority areas were chosen to maximise efficiency and enable the speedy return of the internally displaced. The first priority was to demine the towns and villages. The second priority was to demine the plantation areas and paddy fields. The last priority was accorded to the forested areas. Approximately 2% of contaminated land remains to be demined.
- ⁶ Sri Lanka has now been delisted by the UN Secretary-General from Annex II of the UN Security Council Resolution 1612, on Children and Armed Conflict. This is a result of the concerted efforts taken by the GoSL to investigate several cases on child recruitment and comply with the recommendations of the Security Council Working Group on Children and Armed Conflict and those of the UNSG’s Special Representative.
- ⁷ The Report contains annexes, compiled following interviews with over 1,000 persons who gave evidence before the Commission, and over 5,000 submissions received. The proceedings were held in public unless exceptional circumstances required in camera proceedings. The LLRC Report, records material which is verifiable.
- ⁸ The LLRC has made several core recommendations amongst a larger number of 285 “Observations and Recommendations”, which have been broadly classified into four main groups, namely,
- i. Recommendations relating to National Policy
 - ii. Recommendations pertaining to the final phase of the conflict
 - iii. Recommendations related to human rights and National Security concerns
 - iv. Recommendations related to resettlement and development
- The recommendations relating to resettlement and development have been broken up into issues pertaining to Reconciliation; Language policy; Education; Religion; Arts and culture; People to people contact; Vulnerable groups; Assistance to resettled families; Land issues; Refugees from India; Muslim IDPs; Sinhala IDPs ; Long term IDPs; Compensation and monetary relief ; Resettlement assistance; and Tamils of recent Indian origin.
- ⁹ The action plan matrix is now available at www.priu.gov.lk
- ¹⁰ The Task Force has identified the recommendations that have actually been implemented and those in which action is required to be taken. Following the approval of the Cabinet, the Task Force will discuss the process of implementation with key government agencies and all stakeholders. A mechanism will be set up for the supervision of the implementation of the recommendations and progress reported to the Cabinet.

- ¹¹ It is proposed to set in place mediation boards in terms of Mediation (Special Provisions) Law to resolve disputes between owners who have paper titles and have been displaced and those who are in unlawful occupation, as an alternate dispute resolution mechanism.
- ¹² For the purpose of facilitating further investigations, the material collected by and the recommendations made by the Commission of Inquiry to investigate and inquire into serious violations of Human Rights (Udalagama Commission), in relation to these two cases, has been submitted to the Inspector-General.
- ¹³ These two multi-pronged regional development programmes have been implemented to address immediate requirements in the North and East. The humanitarian assistance programme includes sectoral development initiatives, resettlement, economic and social development, growth and connectivity.
- ¹⁴ From 2005 to 2008 recruitment of Tamil officers to the Police was 396, from 2009 to 2011 it was 393, and in the first six months of 2012 it rose to 427. The total number of Tamil speaking police officers at present is 2,582 (of whom 2,181 are deployed in the North and East). In addition, several more persons with competence in Tamil (including ex-combatants) are being inducted into the Civil Defence Force which is a localized security force comprising personnel from within the District. The Army has recruited Tamil personnel as follows: 3 officers and 86 other ranks to its regular force and 1 officer and 27 other ranks into its volunteer force.
- ¹⁵ Language training for the police:
- a. 3,424 Police Officials have been given Tamil language training 2009 – 2012.
 - b. 409 Police Officials have been given English language trainings 2009 – 2012.
- ¹⁶ The Military has also received language training as follows:
Army: Full time Tamil language training courses for 15 Officers and 301 Other Ranks; Navy: Full time Tamil language training course for 8 Officers and 151 Sailors; Air Force: Full time Tamil language training courses for 15 Officers and 141 Other ranks; and General: Tamil language package introduced into the tri-forces and police training.
- ¹⁷ The Palaly airport - which is to be upgraded, and the Kankesanthurai (KKS) harbour - are located less than 10 kilometres from the Industrial Zone, thus providing additional logistical advantages to investors.
- ¹⁸ Many former LTTE combatants are now in active politics. The LTTE's one time Eastern Province Commander is a junior Cabinet Minister. A former LTTE child soldier, was the Chief Minister of the Eastern Province. A number of former LTTE cadres have also become members of local government bodies.
- ¹⁹ The Supreme Court in its Special Determination No. 01/2010 determined that the Bill may be passed into law by being approved by the special majority required by the Constitution.
- ²⁰ Multi-party discussions and analysis revealed that the arrangements under the 17th Amendment were insufficient to guarantee against political influence impacting upon appointments, as members of the erstwhile Constitutional Council were themselves nominees of leaders of political parties.
- ²¹ The motion was adopted by Parliament and Government has already nominated its members to the PSC and is awaiting the nomination of members representing the opposition, after which its sittings can commence.
- ²² Emergency was re-imposed after the assassination of the then Foreign Minister in August 2005.
- ²³ The NHRAP addresses 08 areas, viz, civil and political rights (CPR), economic, social, and cultural rights (ESCR), children's rights, labour rights, migrant worker rights, the prevention of torture (PoT), women's rights and the rights of IDPs. An inter-ministerial committee on human rights has been established that will oversee its implementation and action is being taken to act upon other identified initiatives in keeping with the stipulated time frames. At the operational level, a body of senior officials of key institutions has been charged with overseeing implementation in line with their respective mandates and a dedicated unit has been established to support the various oversight mechanisms.
- ²⁴ Examples of implementation of significant activities include the preparation of draft legislation on occupational safety, health and welfare at work by the Ministry of Labour and Labour Relations (Labour Rights), directives issued by the Police Department to ensure physical safety of persons taken into custody and the provision of access to legal counsel as of right (Prevention of Torture), the adoption and implementation of a national Trilingual policy as well as the enhancement of scope and reach of national vocational qualification (NVQ) by the Tertiary and Vocational Education Commission (Economic Social and Cultural Rights), accelerated demining and awareness raising among IDPs of risks due to mines and unexploded ordnance (UXO) (Rights of IDPs),

- implementation of the national action plan supporting the Prevention of Domestic Violence Act of 2005 (Rights of Women), strengthening capacity to support Child Helpline (Rights of Children), establishment by the Sri Lanka Police Department of a special unit to combat human smuggling and trafficking (Rights of Migrant Workers), completion of review and improvement of training syllabus and period of training for police officers including more emphasis on human rights and language training (especially Tamil language training) (Civil and Political Rights).
- ²⁵ Available at http://www.statistics.gov.lk/PopHouSat/VitalStatistics/EVE2011_FinalReport.pdf (last accessed 12 July 2012).
- ²⁶ The principal poverty alleviation programme which saw a commitment of Rs. 9.5 billion benefiting approximately 1.6 million persons. Consistent investment in this programme has seen the poverty headcount ratio drop from 22 percent in 2002 to 8.9 percent by 2009/10.
- ²⁷ In 2011 the Government spent approximately 42 billion on fertilizer subsidies – the biggest single item of welfare expenditure. The subsidy has important implications for agriculture, livelihoods and food security.
- ²⁸ The several phases of the criminal justice system sought to be expedited are, (i) the conduct of criminal investigations by the police; (ii) conduct of forensic investigations by the judicial medical service and reporting; (iii) consideration of the institution of criminal proceedings by the Attorney-General and the institution of criminal proceedings; and (iv) the conduct of the trial. Time frames have been specified for each of these phases.
- ²⁹ The project is presently being implemented as a pilot activity in the Western Province (High Court zone of Gampaha), North Central Province (HC zones of Anuradhapura and Polonnaruwa), Eastern Province (HC zone of Batticaloa) and the Northern Province (HC zone of Jaffna). The implementation of the project is monitored by a National Steering Committee headed by the Secretary Justice and involves the participation of representatives of the Attorney-General, Inspector General of Police, Chairman of the NCPA, Secretary to the Ministry of Health and a UNICEF representative.
- ³⁰ IGP's Circular 2328/2011 dated 29 December 2011 (Safety of Persons in Police Custody).
- ³¹ Extraordinary Gazette Notification 1758/36 dated 18 May 2012.
- ³² 1,602 Police Officials have been trained on Crime Investigations and Prosecution Procedures, 2009 - 2012; Divisional Prosecution Units are headed by Assistant Superintendents of Police and have been established in the nine Provinces since 2009; three special high courts have been established in Anuradhapura, Vavuniya and Colombo to expedite terrorism related cases.
- ³³ Training in human rights and international humanitarian law have been continuously conducted for the armed services and police. During the reporting period, some of the relevant training provided includes: Army: Dedicated IHL / HRL courses 33. 251 Officers and 346 Other Ranks; Other related programmes 1,020. 10,449 Officers and 96,087 Other Ranks; c. Other seminars (ICRC/HRCSL) - 169 attended by 2,589 Officers and 13,947 Other Ranks; Navy: 658 HR training courses during 2011. 127 Officers and 18, 532 Sailors have been trained; Air Force: 26 HR training courses in 2011. 219 Officers and 4,743 Other Ranks have been trained; Police: human rights training courses from 2009 - 2012. 1,173 Police Officials have been trained.
- ³⁴ 3,073 inquiries have been made at Colombo, Boossa and Vavuniya as at 14 May 2012 – 2,582 in person, 486 by telephone and 5 by email. The number of investigations conducted to date are 401.
- ³⁵ Special Rapporteur on Trafficking in Persons Especially Women and Children (2010); WGEID (2009 to 2012), Special Rapporteur on Arbitrary Detention (2010), Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions (2009 to 2012).
- ³⁶ Investigations reveal that among the alleged disappearances there are genuine complaints, persons later traced, deceased persons including suicides, persons who have run away, eloped or left home for other personal reasons, persons in law enforcement custody, as well as a number of false complaints/ instances of misreporting.
- ³⁷ The total number of persons reported allegedly missing in 2010 was 7,940 out of which 6,653 have been found. The corresponding numbers for 2011 are 7,296 and 5,185. In 2010 the number of persons allegedly “abducted” was 225 of whom 207 were later traced. The number of allegedly abducted in 2011 was 239 of whom 226 have been traced. Investigations continue into unresolved cases.